

العثور على جثة طفلة من ذوي الهمم بترعة في دشنا يفتح ملف غياب الأمن



الأحد 20 سبتمبر 2026 03:00 م

أثار العثور على جثة الطفلة سجي، من ذوي الهمم، وعمرها أربع سنوات، داخل إحدى الترع بمركز دشنا شمال قنا، أسئلة مؤلمة عن ظروف اختفائها عقب خروجها من الحضانة وحدود المسؤولية عن حمايتها

وفيما فتحت الجهات المختصة تحقيقًا لكشف ملابسات الواقعة، تطرح مأساة الطفلة أسئلة عن إجراءات الرعاية والمتابعة، وتضع الجهات الحكومية المعنية أمام مسؤولية تقديم إجابات واضحة، بعيدًا عن الاكتفاء بالإجراءات التي تعقب الوفاة

اختفاء سجي وأسئلة الرعاية الغائبة

فوفقًا للمعلومات الواردة في الخبر، تغيبت سجي منذ يوم السبت عقب خروجها من الحضانة، ولم تعد إلى منزلها، قبل العثور على جثتها داخل ترعة، لتنتهي واقعة الاختفاء بفقدان حياتها

وعقب تلقي الأجهزة الأمنية بقنا إخطارًا بالعثور على الجثة، أظهر الفحص أنها للطفلة المتغيبية، وجرى نقلها إلى مشرحة المستشفى، وتحرير محضر بالواقعة وإخطار جهات التحقيق لتحديد أسباب الوفاة وملابساتها

لكن التفاصيل المتاحة لا توضح كيف غادرت سجي الحضانة، أو برفقة من خرجت، أو متى انتبه المحيطون إلى غيابها، وهي أسئلة أساسية لا يمكن تجاوزها عند البحث عن الحقيقة

ومن هنا، تبدأ ضرورة مراجعة إجراءات انصراف الأطفال وتسليمهم إلى الأشخاص المخولين باستلامهم، وتحديد ما جرى في حالة سجي تحديدًا، دون استباق التحقيق بإدانة الحضانة أو إعفائها من أي مسؤولية محتملة

كذلك فإن كون سجي طفلة من ذوي الهمم يجعل معرفة احتياجات رعايتها الفعلية أمرًا ضروريًا، دون افتراض طبيعة حالتها أو قدراتها، فالمعلومات المنشورة لا تتضمن تفاصيل تسمح باستنتاجات في هذا الجانب

وفي المقابل، لا يصح تحويل فقدان الطفلة إلى محاكمة للأسرة عبر التعليقات والتخمينات، لأن تحديد المسؤولية يحتاج إلى أدلة وشهادات، وليس إلى اتهامات تلقائية تزيد قسوة المصاب على ذويها

فضلاً عن ذلك، فإن مراجعة توقيت الخروج وآخر مشاهدة للطفلة وأي تسجيلات متاحة قد تساعد على تفسير مسارها، وتمنع بقاء الفترة بين مغادرتها الحضانة والعثور عليها مساحة مفتوحة للروايات غير الموثقة

وبالتالي، لا ينبغي أن تنتهي القصة عند إثبات العثور على الجثة، فأسرة سجي تستحق معرفة ما حدث لابنتها، والجهات المعنية مطالبة بتحقيق يحدد الوقائع والمسؤوليات، ويكشف أي تقصير تثبته الأدلة

رقابة حكومية تتجاوز بيانات التعاطف

وبعيدًا عن ملابسات الواقعة التي لم تُحسم، تطرح مأساة سجي سؤالًا أوسع عن كيفية متابعة مؤسسات رعاية الأطفال، ومدى قدرة الجهات الحكومية على اكتشاف مواطن الخطر قبل وقوع خسارة لا تعوض[]

ولهذا، تصبح مراجعة الجهة المشرفة على الحضانة وإجراءات التفتيش والمتابعة جزءًا ضروريًا من الفحص، دون الادعاء بأن المؤسسة غير مرخصة أو مخالفة، إذ لم تتضمن المعلومات المتاحة ما يثبت ذلك[]

كما أن الرقابة الجادة ينبغي أن تختبر كيفية تطبيق إجراءات الأمان أثناء الحضور والانصراف، ووضوح توزيع المسؤوليات بين العاملين، وطريقة التواصل مع الأسر عند حدوث ارتباك أو غياب غير متوقع[]

غير أن وجود تعليمات على الورق لا يكفي وحده لطمأنة الأهالي، فالمطلوب معرفة مدى الالتزام بها عمليًا، وما إذا كانت المتابعة قادرة على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها قبل أن تتفاقم عواقبها[]

وعلى هذا الأساس، فإن مساءلة الحكومة عن كفاءة الرقابة لا تعني إصدار حكم مسبق في واقعة سجي، لكنها ترفض حصر النقاش في اللحظات الأخيرة، وإبعاد الأسئلة المتعلقة بمنظومة الوقاية والمتابعة[]

ثم إن الحديث الرسمي عن رعاية الأطفال من ذوي الهمم يحتاج إلى إجراءات يمكن للأسر لمسها، تشمل وضوح ترتيبات الرعاية والتواصل والإشراف، بدل ترك التفاصيل الجوهرية للاجتهاد أو الاطمئنان غير المستند إلى متابعة[]

وفي السياق نفسه، يجب فحص توقيت الإبلاغ عن الاختفاء والتحركات التي أعقبته، لأن تقييم سرعة الاستجابة يحتاج إلى تسلسل زمني دقيق، ولا يجوز الجزم بحدوث تأخير قبل مراجعة المعلومات المتاحة[]

ومن ناحية أخرى، فإن توزيع الأدوار بين المؤسسات المعنية ينبغي أن يكون واضحًا عند تلقي بلاغ عن طفل مفقود، حتى تُجمع المعلومات ويُراجع الأماكن المحتملة دون ارتباك في تحديد المسؤوليات[]

وعليه، يصبح الاختبار الحقيقي للجهات الحكومية هو قدرتها على تقديم إجابات وإجراءات قابلة للتقييم، فبيانات المواساة لا تكشف أسباب الفاجعة، ولا تعالج خللاً محتملاً، ولا تمنح الأسر ضمانات بشأن سلامة أطفالها[]

حقيقة معلنة ومحاسبة تمنع التكرار

أما العثور على سجي داخل ترعة، فيستدعي فحص المكان والمسارات المحيطة به وإمكان الوصول إليه، مع ضرورة التمييز بين موضع العثور على الجثة والمكان الذي وصلت منه الطفلة إلى المياه[]

وبناءً على ذلك، ينبغي أن توضح المعاينة ظروف الموقع وأي مخاطر مرتبطة به، وأن تحدد الجهات المختصة ما إذا كانت هناك إجراءات وقائية مطلوبة لحماية الأطفال والمارة في المنطقة المحيطة[]

وفي الوقت نفسه، لا تسمح المعلومات المتاحة بالجزم بوجود شبهة جنائية أو نفيها، كما لا تكفي لتحديد المسؤول عن الوفاة، فهذه مسائل ترتبط بنتائج التحقيق والفحوص المختصة وشهادات من تتصل معرفتهم بالواقعة[]

ومع ذلك، فإن انتظار نتائج التحقيق لا يمنع مراجعة ترتيبات السلامة، إذ يمكن للجهات المعنية فحص الإجراءات القائمة ومعالجة أي مخاطر ظاهرة، دون التأثير على مسار التحقيق أو استباق استنتاجاته[]

بل إن المساءلة تفقد معناها إذا تحولت إلى تبادل للمكاتبات بين المؤسسات، بينما تظل الأسرة عاجزة عن الحصول على تفسير، لذلك يجب تحديد جهة تتابع الاستفسارات وتقدم المعلومات المسموح بإعلانها[]

كذلك تستحق أسرة الطفلة مساندة تحترم خصوصيتها ومصاها، وتحميها من تداول تفاصيل غير مؤكدة، دون استغلال الحزن في مشاهد دعائية أو تقديم تعاطف عابر ينتهي بانحسار الاهتمام بالواقعة[]

لذلك، ينبغي أن تُعلن النتائج التي يمكن نشرها فور اكتمال التحقيقات، مع توضيح أي مسؤولية ثبتت والإجراءات المترتبة عليها، لأن الغموض لا يخدم العدالة، ولا يساعد على استعادة الثقة في مؤسسات الرعاية[]

وأخيرًا، فإن سجي طفلة من ذوي الهمم فقدت حياتها في الرابعة، وليست مجرد اسم في خبر حوادث؛ وحققا يقتضي معرفة الحقيقة، ومحاسبة من يثبت تقصيره، ومعالجة أسباب الخطر التي تكشفها التحقيقات[]

ومن ثم، تظل الحكومة مطالبة بتحويل خطاب حماية الأطفال إلى رقابة واضحة ومتابعة جادة واستجابة يمكن تقييمها، فالمعيار الذي يهم الأسر هو سلامة أبنائها، والإجابة عما حدث عندما تفشل الحماية[]